واشنطن تعتبر أن الأسد لا يستحق حكم سورية وفرنسا تندد بـ"المجازر غير المسبوقة"

مراقبو الجامعة سيبلغون دمشق بتحركاتهم "قبل ساعة"

"الوطني" يطالب بتحويل الملف السوري لمجلس الأمن عاجلاً

صورة عن الانترنت لجانب من جنازة عدد من النشطاء الذين قتلوا برصاص قوات الأمن في الزبداني

عواصم ـ وكالات: قبل ساعات قليلة من وصول طلائع بعثة مراقبي الجامعة العربية بناء على توقيع دمشق البروتوكول الخاص بذلك، أعلن نشطاء المعارضة السورية ارتفاع عدد قتلى المدنيين برصاص قوى الأمن الى اكثر من 19 اضافة الى عدد من المعتقلين في إدلب وحمص وريف دمشق وحماة.

وهو ما دفع الولايات المتحدة الى تهديد الحكومة السورية باتخاذ «اجراءات» دولية «جديدة» بحقها في حال واصلت «انتهاك» مبادرة الجامعة العربية التي وقعتها، «بشكل صارخ».

وقال المتحدث باسم البيت الابيض جاي كارني في بيان ان «الاعمال التي تثير السخط والاسف» والتي ترتكب بحق المدنيين الذين يتظاهرون ضد النظام السوري تثبت ان الرئيس بشار الاسد «لا يستحق حكم سورية». واضاف المتحدث «بعد يومين فقط من قرار نظام الاسد توقيع مبادرة الجامعة العربية، انتهك بشكل صارخ التزامه بوضع حد للعنف وسحب قوات الامن من المناطق السكنية».

وتابع ان «الولايات المتحدة قلقة بشدة حيال هذه المعلومات الموثوق بها والتي مفادها ان نظام الاسد يواصل قتل العديد من المدنيين والمنشقين عن الجيش، عبر تدمير منازل ومتاجر واعتقال متظاهرين في شكل غير قانوني».

وقال ايضا «حان الوقت لإنهاء المعاناة والمجازر، حان الوقت لتطبيق كل بنود الخطة العربية بشكل كامل وفوري، وبينها الانسحاب الكامل لقوات الامن والافراج عن المعتقلين السياسيين وتسهيل وصول المراقبين ووسائل الاعلام الدولية الى كل انحاء سورية».

بدوره دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي الحكومة السورية إلى تحمل مسؤولياتها إزاء توفير الحماية للمدنيين السوريين تنفيذا لتعهداتها بموجب خطة العمل العربية. وشدد العربي في بيان أصدره أمس على أن الحكومة السورية تتحمل مسؤولياتها بموجب خطة العمل العربية وفي مقدمتها الوقف الفوري لجميع أعمال العنف وإطلاق سراح المعتقلين وسحب جميع المظاهر العسكرية من المدن والأحياء السكنية السورية التي تشهد المظاهرات وحركات الاحتجاج السلمية. وعبر عن بالغ قلقه إزاء تواتر الأنباء حول تصاعد أعمال العنف في العديد من المدن السورية وخاصة في

استمرار سقوط القتلى والثلاثاء أكثر أيام الثورة السورية دموية

أنحاء مختلفة من محافظات إدلب وحمص ودرعا ودير الزور مؤكدا «ضرورة التحرك السريع من أجل توفير الأجواء الملائمة لمباشرة بعثة مراقبي الجامعة لمهامها في سورية».

وقد التقى الأمين العام لجامعة الدول العربية مع وفد من المعارضة السورية برئاسة تيسير بيريص، لإطلاعهم على تفاصيل بروتوكول بعثة مراقبي الجامعة العربية ومهام البعثة.

وقال بيريص ـ في تصريحات صحافية عقب اللقاء ـ إن الوفد طلب من الجامعة العربية إيضاحات بشأن بروتوكول بعثة المراقبين، وتفاصيل حول مهام البعثة والتواصل مع التظاهرات سورية والتعامل مع التظاهرات هناك والوصول إلى المناطق الساخنة التي تتعرض للقصف والتعامل مع ملفات المختطفين والمعتقلين وعقد لقاءات مع أهالي الشهداء والمصابين.

ورفض بيريص توجيه الانتقادات للجامعة، محملا المسؤولية لوزراء الخارجية العرب وحكوماتهم عن استمرار إراقة دماء الشعب السوري، مضيفا أنه منذ التوقيع على بروتوكول بعثة المراقبين وهناك أكثر من 220 شهيدا سقطوا فضلا عن اقتحام بلدات وحرق المسجد العمري في داغر واستمرار عمليات الاعتقال والعنف.

وحول ما إذا كانت سورية هي التي ستنظم تحركات الوفود العربية، قال بيريص إن الأمين العام أبلغنا أن القرار بالذهاب إلى الأماكن وتحديد مواعيدها سيكون عن طريق الوفد وليس من قبل سورية وأن الإبلاغ بالمكان الذي سيتم التوجه إليه سيكون قبل تحرك الوفد بساعة فقط، كما أن الوفد سينسق مع المعارضة السورية لتحديد الأماكن ومراقبة التظاهرات.

من جانبها نددت فرنسا بما أسمته «المجزرة واسعة النطاق وغير المسبوقة» التي شهدتها سورية أمس الاول بمقتل ما يقرب من 120 شخصا في إطار العنف والقمع المتواصلين ضد المدنيين. وأكد برنار فاليرو المتحدث الرسمي باسم الخارجية الفرنسية في مؤتمر صحافي امس على ضرورة حشد جميع الجهود على مستوى المجتمع الدولي لإيقاف «دوامة القتل التي يقود بشار الأسد شعبه إليها بشكل أكبر يوميا». وقال فاليرو انه ينبغي على مجلس الأمن الدولي أن يصدر قرارا حازما وبشكل عاجل يطالب بوقف العنف والقمع في سورية.

من ناحيته طالب المجلس الوطني السوري الذي يضم معظم اطياف المعارضة السورية امس مجلس الامن الدولي بعقد جلسة طارئة لوقف «المجازر المروعة التي يرتكبها النظام» السوري. وذلك غداة مقتل اكثر من 125 مدنيا، بينهم 111 في بلدة بمحافظة ادلب (شمال غرب)، طالب المجلس بـ «عقد جلسة طارئة لمجلس الامن الدولي لبحث مجازر النظام في جبل الزاوية وإدلب وحمص على نحو خاص، وإصدار إدانة دولية لذلك».

واضاف في بيان تلقت وكالة فرانس برس انه يطالب مجلس الامن بـ «التحرك لاعلان المدن والبلدات التي تتعرض لهجمات وحشية «مناطق آمنة» تتمتع بالحماية الدولية وإرغام قوات النظام على الانسحاب منها».

وأوضح المجلس في بيانه الذي حمل عنوان «مجازر النظام السوري تقتضي تحركا عربيا ودوليا عاجلا»، ان دعوته هذه جاءت بسبب «المجازر المروعة التي يرتكبها النظام الوحشي بحق المدنيين العزل في منطقة جبل الزاوية وإدلب وحمص ومناطق عدة في سورية، والتي أودت بحياة قرابة 250 شهيدا خلال ثمان وأربعين ساعة».

كما طالب المجلس بـ «إعلان جبل الزاوية وإدلب وحمص مناطق منكوبة تتعرض لأعمال إبادة وعمليات تهجير واسعة، من قبل ميليشيات النظام السوري، ودعوة الصليب الأحمر الدولي ومنظمات الإغاثة للتدخل المباشر وتوفير الاحتياجات الإنسانية العاجلة». وناشد المجلس ايضا المجلس الوزاري العربي «عقد جلسة عاجلة لإدانة مجازر النظام الدموية واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية المدنيين السوريين بالتعاون مع الامم المتحدة».

ميدانيا قال رامي عبدالرحمن رئيس المرصد السوري لحقوق الانسان ان 111 مدنيا وناشطا قتلوا بالاضافة الى أكثر من 100 اصيبوا بين المنشقين على الجيش في محافظة إدلب ليصبح امس الأول «أكثر الايام دموية في الثورة السورية».

وقال المرصد إن المنشقين أتلفوا أو دمروا 17 عربة عسكرية في إدلب منذ يوم الأحد وقتلوا 14 فردا من قوات الأمن امس الاول في كمين بمحافظة درعا الجنوبية التي انطلقت منها الاحتجاجات المناهضة للأسد في مارس.

وفي تطور لافت قالت وكالة انباء (مهر) الايرانية امس ان خمسة مهندسين ايرانيين يعملون في احد المشاريع الكهربائية في محافظة حمص السورية قد اختطفوا امس الاول من قبل مجهولين. ونقلت الوكالة الايرانية بيانا عن السفارة الايرانية في دمشق يؤكد قيام اشخاص مجهولون باختطاف خمسة مواطنين ايرانيين من المهندسين والخبراء الفنيين العاملين في مشروع محطة كهرباء جندر.

ولم تعط الوكالة مزيدا من المعلومات الا انها قالت «ان بيان السفارة الايرانية طالب السلطات السورية باتخاذ اجراء جاد وعاجل للتعرف على الخاطفين وتحرير الرهائن الايرانيين».

بروتوكول المراقبين.. ثغرة في جدار الحل السياسي المفقود للأزمة السورية

القاهرة ـ أ.ش.أ: بعد خلاف دام لأكثر من شهر ونصف الشهر بين جامعة الدول العربية وسورية حول نصوص البروتوكول الخاص ببعثة مراقبي الجامعة العربية إلى سورية، بدأ اليوم الفريق أول ركن محمد أحمد مصطفى الدابي «سوداني الجنسية» رئيس بعثة مراقبي الجامعة العربية تشكيل فريق عمل البعثة المؤلف من مجموعة من العسكريين والمدنيين وما يستلزم من موظفين إداريين بهدف التوجه إلى العاصمة السورية «دمشق» خلال الأيام الثلاثة المقبلة. يأتي ذلك بعد موافقة الحكومة السورية على توقيع البروتوكول.

وقد تمكن الطرفان، الجامعة العربية وسورية، من التوصل أخيرا إلى صيغة وسط لإمكانية تنفيذ البروتوكول بعد خلافات عميقة على معظم البنود التي كانت الجامعة قد صاغتها في شهر نوفمبر الماضي. ومع أنه تم التأكيد من كلا الطرفين بأن الطرف الآخر التزم بما أوجبه أو طلبه في بنود البروتوكول، إلا أنه يمكن القول إن الصياغة الوسط هي ما حكمت مواقف الطرفين.

وتبدأ هذه الصيغة الوسط من عنوان البروتوكول الذي تحول من اسم «بروتوكول بعثة المراقبين إلى سورية» إلى اسم «بروتوكول المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية بين سورية والأمانة الخاصة بالجامعة بشأن متابعة تطورات الوضع في سورية».

ويعني ذلك أن ضغط الجامعة على النظام السوري عبر التأكيد على أن هذا البروتوكول يعد بمثابة إجراء عقابي يجري دون تنسيق مع الطرف السوري، قد تحول إلى صيغة تساعد في تنسيق الموقفين لا التضارب بينهما وتجنيب إيصال رسالة من الجامعة بأنها لا تقصد سوى معاقبة سورية.

وتعتقد بعض المصادر القريبة من جامعة الدول العربية أنه قد تم تفهم بعض المطالب والتعديلات السورية البسيطة على النص الأصلي للبروتوكول، ومنها على سبيل المثال التأكيد على سحب وإخلاء جميع المظاهر العسكرية المسلحة من المدن والأماكن السكنية التي تشهد مظاهرات وحركات احتجاجية في سورية، حيث تم سحب عبارة «المظاهرات والحركات الاحتجاجية»، وأيضا تم تفهم المطلب السوري بالتأكيد على الإفراج عن بعض المعتقلين وليس كل المعتقلين منذ شهر مارس الماضي.

كما وافقت الجامعة على أن يكون المدى الزمني لإعمال البروتوكول هو شهر واحد قابل للتجديد وليس شهرين.

وأصرت الجامعة على أن يكون تحرك البعثة بحرية كاملة داخل الأراضي السورية، لكن يتم ذلك بالتنسيق مع الجانب السوري.

وبالمثل وافقت الجامعة على مطلب سورية بأن يكون غرض البعثة هو حماية المواطنين المدنيين العزل، وذلك بعد رفض سورية أن يكون ذلك مقتصرا على المواطنين المدنيين فقط، بما يعني أنه ليس هناك طرف آخر يمارس العنف ضد القوات النظامية السورية.

ومما لا شك فيه أن الجامعة وسورية قد وافقتا على هذه الصيغة الوسط لأسباب متباينة، بالنسبة للجامعة العربية يلاحظ أن الهدف الأساسي هو وقف العنف والقتل ضد المتظاهرين العزل في سورية وسحب جميع المظاهر المسلحة من الأماكن السكنية، على اعتبار ذلك يمثل أبرز الشروط الإجرائية على الأرض لإمكانية تطبيق مبادرة البنود العربية الـ 13 الخاصة بحل الأزمة السورية، والتي وافقت عليها الجامعة منذ 10 سبتمبر الماضي، وأن تنفيذ البروتوكول يعد خطوة أولى على سبيل رفع بعض العقوبات ضد سورية لأنها قد تضر بالمواطن العادي وليس بالنظام السوري فقط.

لكن على أرض الواقع لم تتغير الأوضاع على الأرض كثيرا في سورية، سواء الأمنية أو السياسية، حيث لايزال الجيش السوري يحكم قبضته على الأرض، فثمة مائة ألف من القوات غير النظامية المعروفة باسم «الفرسان» يمكنها السيطرة على الوضع الأمني، وثمة عشرات من القتلى والشهداء يسقطون يوميا في سورية.

ولم تؤد الانشقاقات المحدودة في القوات المسلحة السورية إلا إلى إضفاء صورة ما من عسكرة انتفاضة الشعب السوري السلمية في الأصل.

ولم تفلح المعارضة السورية في توحيد مواقفها ورؤاها السياسية لحل أزمة سورية الراهنة، حيث يتألف حاليا ما يعرف باسم اللقاء الوطني والهيئة الوطنية الاستشارية للتغيير، ليضافا لكل من هيئة التنسيق بالدخل والمجلس الوطني بالخارج.

وبالنسبة للنظام السوري تعود موافقته على البروتوكول بالنظر إلى أنه وإن بدا متماسكا في الداخل، إلا أن رصيده الخارجي يتناقص تدريجيا، وهو لا يريد أن يفقد شرعيته ومصداقيته كاملة أمام الخارج، ويدرك أن للمعارضة الروسية والصينية سقوفا ربما يسمح بتجاوزها مستقبلا.

من ناحية أخرى، تزايدت العقوبات المفروضة ضد النظام السوري خلال الشهرين الأخيرين كما ونوعا، فتوسعت العقوبات لتشمل أميركا وأوروبا وتركيا والدول العربية باستثناءات محدودة، وشملت العقوبات معظم القطاعات الاقتصادية، بدءا بحظر تصدير النفط ومرور البضائع التركية من الأراضي السورية، مرورا بحظر التعامل مع البنك المركزي والبنوك التجارية السورية، وصولا إلى منع سفر العديد من المسؤولين العسكريين والمدنيين.

الجيش السوري يجري مناورات جوية جديدة

دمشق ـ هدى العبود ـ بروين ابراهيم

في غضون ذلك، نفذت القوى الجوية والدفاع الجوي السورية أمس الأول بيانا عمليا بالذخيرة الحية شاركت فيه تشكيلات من سلاح الطيران المقاتل والمقاتل القاذف وحوامات الدعم الناري وتشكيلات الدفاع الجوي بمختلف أنواعها بهدف اختبار القدرة القتالية لسلاح الطيران ووسائط الدفاع الجوي وجاهزيتهما في التصدي لأي اعتداء يستهدف ارض الوطن وحرمة أجوائه.

وقالت وكالة الأنباء السورية ان التشكيلات المشاركة في البيان أظهرت مستوى عاليا من التنسيق والتعاون في ظروف شبيهة بظروف المعركة الحقيقية حيث أظهر رجال دفاعنا الجوي خبرة متميزة وقدرة نوعية على استثمار السلاح الحديث والمتطور في كشف الأهداف المعادية وملاحقتها والتعامل معها برمايات صاروخية حقيقية وتدميرها. وتضمن البيان عملية إنزال جوي ناجحة للقوات الخاصة أظهرت المستوى النوعي في التدريب والقدرة على تنفيذ المهام في مختلف الظروف. وقد أثنى العماد داود عبدالله راجحة نائب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وزير الدفاع على أداء سلاح الجو والدفاعات الجوية، مؤكدا جاهزية القوات المسلحة الدائمة للدفاع عن حدود الوطن والذود عن حياضه برا وبحرا وجوا. وفي سياق متصل نفذت القوات البحرية السورية مشروعا عملياتيا ـ تكتيكيا بالذخيرة الحية شاركت فيه الصواريخ البحرية والساحلية في ظروف مشابهة لظروف الأعمال القتالية الحقيقية على المسرح البحري وتمكنت من إصابة الأهداف البحرية المعادية المفترضة بدقة عالية.

أعضاء مجلس الأمن يتّحدون في تأييد القضية الفلسطينية

الأمم المتحدة ـ كونا: في موقف غير مسبوق من الدعم للقضية الفلسطينية في مجلس الأمن أعرب أعضاء المجلس «جماعات وفرادى» عن غضبهم إزاء استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والسياسات المدمرة الأخرى الإسرائيلية وإحباطهم من سياسات الولايات المتحدة التي تواصل حماية حليفتها من أي عمل من المجلس.

وقال رئيس مجلس الأمن في دورته الحالية السفير الروسي فيتالي تشوركين بصفته الوطنية للصحافيين ان بلاده «محبطة» إزاء ما يجري في الأراضي المحتلة وعدم تحرك الأمور في المجلس.

وأضاف ان فلسطين حثت المجلس الأسبوع الماضي لاتخاذ إجراء ضد المستوطنات الإسرائيلية إلا أن المجلس لم يفعل شيئا «لأن أحد الوفود لا يرغب في سماع أي شيء حيال ذلك» في إشارة غير مباشرة الى الولايات المتحدة.

وأوضح أن هذا الوفد «يعتقد انه بطريقة ما ستستقر الأمور من تلقاء نفسها بطريقة أو بأخرى بأعجوبة، ونرى أن ذلك أمر محبط للغاية كما أنه خطأ».

وجاءت تصريحات السفير الروسي عقب اعراب مساعد السكرتير العام للشؤون السياسية اوسكار فرنانديز تارانكو في المجلس في وقت سابق أمس الأول عن قلقه إزاء الوضع المتدهور على الأرض.

وفي خروج واضح عن صمتهم المعتاد والتغاضي عن السياسات الأميركية قال سفراء كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والبرتغال في بيان للصحافة تلاه السفير البريطاني مارك ليال غرانت عقب اجتماع المجلس ان «إحد الموضوعات التي برزت بشدة خلال الاجتماع التأثير المدمر بشدة لازدياد بناء المستوطنات والعنف من جانب المستوطنين على الأرض واحتمالات العودة الى المفاوضات». وأعربت المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والبرتغال عن استيائهم إزاء هذه التطورات السلبية.

وأضاف البيان ان «إعلان إسرائيل المتواصل بتسريع بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية يرسل رسالة مدمرة ونحن ندعو الحكومة الإسرائيلية لوقف هذه الخطوات». وقالوا أيضا «ندين التصعيد المقلق للعنف من قبل المستوطنين» بما في ذلك حرق جامع النبي عكاشة في القدس الغربية ومسجد قرية برقة في الضفة الغربية.

وأكدوا إيمانهم بـ «أمن إسرائيل وتحقيق حق الفلسطينيين في إقامة دولة وأن ذلك ليس تضاربا في الأهداف بل على العكس فانه يعزز بعضه بعضا ولن يتم تحقيقه عن طريق بناء المستوطنات واستمرار عنف المستوطنين».

من جانبه قال السفير اللبناني نواف سلام العضو العربي الوحيد في المجلس ورئيس المجموعة العربية للصحافيين «نشعر بخيبة أمل عميقة وإحباط بسبب تقاعس المجلس عن التحرك حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

وشدد على أن الوقت «قد حان لمجلس الأمن لإعادة النظر في نهجه إزاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي».

كما تلا سفير جنوب افريقيا سانغكو باسو بيانا صحافيا نيابة عن دول عدم الانحياز في المجلس قائلا «ما زلنا نشعر بالقلق إزاء عدم وجود آفاق ايجابية لبدء المفاوضات المباشرة حيث تواصل الحكومة الإسرائيلية سياساتها ببناء المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية».

حماس تنفى تصريحات لمشعل حول القرضاوي

غزة ـ أ.ش.أ: نفت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» بشدة تصريحات قالت ان بعض وسائل الإعلام نسبتها لرئيس مكتبها السياسي خالد مشعل بحق الشيخ د.يوسف القرضاوي.

وقالت الحركة في بيان امس إن ما تناقلته بعض وسائل الإعلام من تصريحات مزعومة ومنسوبة لرئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» خالد مشعل حول الشيخ د.يوسف القرضاوي، مختلقة تماما ولا أساس لها من الصحة. كانت هيئة الإذاعة والتلفزيون السورية ذكرت ان مشعل المقيم في سورية عبر عن استيائه واستغرابه لصدور مواقف عن القرضاوي يدعو فيها السوريين إلى الثورة ودعاه إلى أن يحكم ضميره ويتحرر من الضغوط التي تمارس عليه.

أزمة بين فرنسا وتركيا بشأن «إبادة» الأرمن

باريس ـ أ.ف.ب: جددت الحكومة الفرنسية امس تأييدها لمشروع القانون المطروح في الجمعية الوطنية والذي يجرم إنكار «الإبادة الجماعية» للأرمن على يد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى، فيما دعا وزير الشؤون الأوروبية جان ليونيتي أنقرة إلى الاعتراف بـ «الإبادة» على أنها حقيقة تاريخه.

ونقلت وسائل إعلام فرنسية عن المتحدثة باسم الحكومة الفرنسية فاليري باكريس ان «الحكومة تؤيد فكرة ان الإبادة الجماعية لا يمكن إنكارها. تدعم الحكومة فلسفة النص (نص القرار) ولا ترى فيها هجوما على تركيا».

وكان البرلمان الفرنسي قد قرر أمس الأول الابقاء على مناقشة اقتراح قانون يدين انكار «إبادة» الأرمن ويثير غضب تركيا التي قد ترد على ذلك بفرض عقوبات ديبلوماسية واقتصادية. وقال الرئيس التركي عبدالله غول في بيان «ليس واردا لدينا القبول باقتراح القانون هذا (...) الذي يحرم من حق انكار اتهامات لا أساس لها وظالمة بحق بلدنا وأمتنا»، داعيا فرنسا الى التخلي عن اقتراح القانون الذي وصفه بانه «غير مقبول». وينص اقتراح القانون الذي تقدمت به الغالبية البرلمانية على عقوبة السجن لعام ودفع غرامة بقيمة 45 ألف يورو في حال انكار اي إبادة يعترف بها القانون. وكان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وعد قبل انتخابه في العام 2007 أرمن فرنسا الذين يقدر عددهم بنحو نصف مليون نسمة، بدعم مثل هذا النص. وفي اكتوبر اعتبر مجددا ان انكار «الابادة» التي يقال انها وقعت بين 1915 و1917 واعترفت بها باريس عام 2001 «أمر غير مقبول».

وتعترف تركيا بسقوط 500 الف قتيل فقط ضحايا تداعيات الحرب العالمية الأولى وليس «الابادة» التي تتهم فيها. وتم ارسال بعثتين تركيتين احداهما تضم رجال اعمال والثانية برلمانيين، الى باريس سعيا للحيلولة دون مناقشة مشروع القانون هذا. والتقى هؤلاء البرلمانيون وزير الخارجية الفرنسي الان جوبيه.